



Possible Options in Managing the Exchange Rate of the Iraqi Currency in light of Current Economic Conditions

عبد القادر نايف

باحث

كريم حمود فرج

خبير مالي ومصرفي

المستخلص

تعد ادارة سعر الصرف من اهم ادوات لسياسة الاقتصادية لما تمتلكه من مسلحة ولسعة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي من خلال توفير الاستقرار في سعر صرف عملة البلد المعني ، فضلا عن تاثيره وتأثره بعرض النقد ومن ثم علاج الازمات الاقتصادية ذات الطبيعة النقدية والتقليل من مخاطر سعر صرف العملة . وبالنسبة لادارة سعر الصرف في لعراق فقد مر بمرحل عدة ، من التثبيت الى الربط بسلة عملات الى التقويم الحر، والذي نحن بصدده في هذا البحث يتعلق بما حققته السياسة النقدية وخصوصا بعد تمتعها بالاستقلال على وفق قانون البنك المركزي العراقي المرقم 56 لسنة 2004 وماحققه سعر الصرف الحر من مكسب اقتصادية فضلا عن مزاد العملة الاجنبية الذي كان له الاثر المباشر في استقرار صرف الدينار العراقي ، فضلا عن انخفاض معدلات التضخم ، الا انه من غير الممكن الاستمرار في ادارة سعر الصرف عبر قناة مزاد العملة بعد ان استنفذ هنا الاخير فوائده في استقرار العملة وانخفاض مستويات التضخم ، والبحث عن سلوب اخر يتواءم مع الظروف الحالية للاقتصاد العراقي .

Abstract

The management of the exchange rate of the most important tools of economic policy because of its wide area in achieving stability and economic growth through the provision of stability in the exchange rate of the currency of the country concerned , as well as the impact and influence of money supply and then treat the economic crisis monetary and reduce the risk of currency exchange rate .For the management of the exchange rate in Iraq has passed through several stages , from installation to link to a basket of currencies to float freely , and we are dealing with in this research regard to the achievements of monetary policy , especially after the enjoyment of independence on according to the Iraqi Central Bank Law No. 56 of 2004 and Mahakgah free exchange rate of economic gains as well as the auction of foreign currency , which has had a direct impact on the stability of the Iraqi dinar exchange , as well as a Low inflation , but it is not possible to continue to manage the exchange rate through the channel of the currency auction after it has exhausted benefits in the latter currency stability and low levels of inflation , and the search for another method is consistent with the current conditions of the Iraqi economy .



المقدمة

تعد سياسة سعر الصرف من لسياسات المتعددة التي تلجا اليها لسلطة النقدية من لجل ائارة الاقصاد الوطني بالاتجاه الذي يحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي ، فضلا عن الحد من الاختلال والتذبذب الذي يتسبب بتكاليف تترتب على اعادة تصحيح ذلك الاختلال. ان سياسة سعر الصرف لها اهمية بلغة على النشاط الاقتصادي بشكل عام ، والعلاقات الاقتصادية الدولية بشكل خاص ، ولسياسة سعر الصرف العديد من الاساليب التي يمكن استعمالها في اطار معالجة الازمات الاقتصادية والتقليل من مخاطرها على مستوى الاداء اليومي للمتغيرات الاقتصادية الكلية ، ولسعر الصرف اهمية تكمن في تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ومؤثراته على المدى لطويل و القصير ، ومع تعدد انظمة سعر الصرف فان لدول تسعى دائما لاختيل افضل الانواع وبما يتناسب مع واقعها الاقتصادي فهناك دول تتمسك باتباع سياسة تثبيت سعر صرف عملتها وربطه بمختلف العملات ، في حين تنهدب دول اخرى الى اتباع سياسة تعويم سعر صرفها وترك تحديده على وفق عوامل العرض والطلب داخل السوق . وبالنسبة للاقتصاد العراقي فان سيلية سعر الصرف وللمدة 2004 - 2011 انتهجت خطأ يتناسب مع قواعد الانتقال من الاقتصاد المركزي المخطط الى اقتصاد السوق وتعويم العملة على وفق اليات العرض والطلب ، مع تاثير السياسة لنقدية بلتدخل عن طريق السوق لمفتوحة المتمثل بناقذة بيع وشراء العملة الاجنبية للتاثير على سعرها كاهد اهداف لسيلية لنقدية المعلنة بعد عام 2003. وفي هذا الاطار فان هذه المحاولة تهتم بتسليط الضوء على الخيارات لممكنة في ادارة سعر الصرف وبما تتطلبه المرحلة ، ومتطلبات لواقع الاقتصادي الحالي .

1- منهجية البحث

1-1- اشكالية البحث

يلوجه موضوع البحث اشكالية وجود اختلافات وتباين في لرؤى ووجهات النظر حول نوع نظام سعر الصرف اللوجب اتباعه في لعراق بعد مضي اكثر من عشر سنوات على المرحلة الانقالية للاقتصاد العراقي ، فعلى الرغم من لنجاحات لتي حققتها السياسة النقدية باعتماد البنك المركزي نظام سعر لصرف لمدار Flooting واعتمدها الوسائل غير المباشرة ممثلة بناقذة بيع وشراء العملة الاجنبية الا ان هناك العديد من الخيارات المتاحة في ادة سعر لصرف يمكن ان تحقق الاستقرار الاقتصادي عبر تاثير سعر لصرف في المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالتالي تحقيق مستوى مرغوب من التنمية المستدامة .



1-2- فرضية البحث

يفترض البحث بان اتباع نظام الربط بلسلة عملات وفق معطيات واقع الاقتصاد العراقي في المرحلة لحالية سيكون محركا قويا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة ، وخصوصا بعد ان استنفذ لسلوب نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية فوائده التي يمكن ان يحققها بعد مضي عشر سنوات على الانتقال .

1-3- هدف البحث

ان الهدف من هذا البحث يتمحور حول إيجاد افضل الطرق المناسبة وبحث الخيارات المتاحة في ادارة سياسة سعر لصرف بقصد تحقيق الاستقرار ولنمو الاقتصادي للبلد ، والابتعاد عن لتوجهات التي تستنزف الموارد المتاحة والمتمثلة بعوائد الثروة النفطية ، مع لعمل على الحفاظ على قيمة لعملة ولتقرارها .

1-2- سلسة سعر الصرف ، المفهوم ، والانواع

يشكل سعر الصرف اسلسا في التعاملات التجارية والمالية فيما بين لدول ، وفي تلبية لاحتياجات التعامل المحلي من العملات الاجنبية ، وبما ينسحب بتأثيرات مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ويغض النظر عن نوع الانظمة الاقتصادية لمطبقة في النول ، فان التعاملات الاقتصادية الدولية تعتمد كثيرا على عدد من العملات ، وهنا لا بد من وضع اداة ربط تشترك فيها الدول الداخلة في تلك التعاملات مع الاخذ بنظر الاعتبار ملائمة تلك الاداة للنول ضمن تلك الاطار . ان تلك الاداة التي تم الاشارة اليها اعلاه يطلق عليها سعر لصرف لذي يعرف بعدة صيغ منها بانه النسبة التي يتم على اسلسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الاجنبية في وقت محدد ، ونقصد بالعملة الاجنبية هنا كافة الودائع والمعاملات والمدفوعات المستحقة بعملة ما ، فضلا عن الحوالات والصكوك والكمبيالات . وفي تعريف اخر فان سعر الصرف هو سعر عملة بلد معين مقابل عملة بلد اخر (I) في وقت محدد، وبهذا فان سعر الصرف هو لدة نقدية تتضمن عملية مبادلة تستند الى وحدة قياسية يتضح عن طريقها مقدار وحدات العملة لمحلية مقابل لعملة الاجنبية ، او عدد وحدات العملة الاجنبية مقابل العملة المحلية . وفي ضوء تشابك وتداخل العلاقات الاقتصادية الدولية ، فضلا عن الازمات الاقتصادية الدورية والمفجئة يصح الاختيار بين انواع انظمة لسعر الصرف مرهونا بمعطيات وظروف الواقع الاقتصادي المعاش لاي بلد ، وتاسيسا على ذلك فان اسعار الصرف اتخذت اشكالا وانواع مختلفة يمكن درلجها كالآتي (2) :



اولا : سعر الصرف الاسمي لفعلي

ويمثل متوسط حسابي موزون لاسعار الصرف الثنائية بين عملة النولة محلية وعدد من لعملات الاجنبية منسوبة الى مدة زمنية معينة ، وتستعمل الحصة النسبية لتجارة النولة لاجنبية كاوزن ترجيحية تعكس الاهمية النسبية للشركاء لتجزيين الرئيسيين ، ولايعكس هذا النوع من انواع لسعار الصرف القوة الثنائية للعملة ، اذ انه لاياخذ بنظر الاعتبار معدلات التضخم محلية والاجنبية وهو مايجعله اداة غير واقعية لاتعطي مؤشرات مقدعة في تقدير قيمة التعاملات الاقتصادية بين الدول .

ثانيا : سعر الصرف الحقيقي الفعلي :

يقصد به نسبة سعر سلعة بالعملة الوطنية محليا الى سعر السلعة عالميا بذات العملة ، ويعبر هذا لنوع من انواع لسعار الصرف عن العلاقة العكسية بين القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي وسعر لصرف الحقيقي الذي يتأثر بتلك القدرة ويرتبط معها بعلاقة عكسية ، فعلى سبيل المثال فان اي ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي سؤدي الى انخفاض في القدرة التنافسية للاقتصاد ، ومقابل ذلك فان اي انخفاض في سعر الصرف سؤدي الى ارتفاع القدرة التنافسية للاقتصاد ، وبهذا فان سعر الصرف لحقيقي يعبر عن عدد من الوحدات من السلع الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من لسلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنقصة ويسهل مهمة اتخاذ قرارات اقتصادية .

وفي ضوء ماتقدم فاننا نخلص الى ان هناك لواع عدة من لسعار الصرف اهمها سعر الصرف الاسمي الذي ينقسم هو الاخر الى نوعين الاول رسمي تتحكم فيه السلطات المالية ولنقدية للنولة ، والثاني يتم تحديده تبعا لتوى العرض ولطلب على وفق اليات السوق في لحظة زمنية معينة ، اما النوع الاخر لاسعار الصرف فهو سعر الصرف الحقيقي وهو الاكثر شيوعا ، اذ يعبر هذا النوع من انواع اسعار الصرف عن لقوة لشركائية للنقود مع مراعاته لتقلبات التضخم بين الدول الدلخلة في اطار لعلاقات الاقتصادية الولية ومايتمخض عن تلك العلاقات من تعاملات تجارية .

اما بالنسبة لتصنيف نظمة سعر صرف العملات ، فان علماء الاقتصاد قد صنفوها كالاتي

1 - سعر الصرف المرن : وهو سعر الصرف لقبول للتعديل على لساس مؤشرات اقتصادية تراقبها السلطة النقدية كتغيير لسعر على لساس مستوى الاحتياطي المتاح من العملات الاجنبية ولذهب او احصاءات ميزان المدفوعات او بالسماح بالتغيير وفقا لعوامل العرض والطلب لكي يسمح لسياسات الاقتصادية بالتححر من قيود سعر الصرف ولتحول وها للاوضاع السائدة ، ومن مثالب هذا النظم تاؤه بالتضخم وتغيرات غير مسيطر عليها في التجارة لدولية نتيجة لتقلبات سعر الصرف .



2 - **سعر الصرف الثابت** : وفيه احتمالان الاول يتمثل في قيام لجنة العملة بتحديد سعر الصرف ، الا انه لن يكون لدى البنك المركزي سياسة نقدية لاذ سيكون عرض النقد وفقا لاسلوب التوجيه التلقائي ، والثاني هو ان يتم اتباع نظام دولرة الاقتصاد واستخدام عملة اجنبية كعملة خاصة ، وبموجب نظام سعر لصرف الثابت فسيتم تحديد القاعدة النقدية حسب الاحصاءات الرسمية وتبويات ميزل المدفوعات والذي سيتحرك بمطابقة تتم حسب الطلب مع تغيرات تطرا على الاحتياطات من العملة الاجنبية ، ومن مزايا سعر الصرف الثابت فانه يتمخض عنه تجارة اكثر قوة وتدفقات استثمارية اكبر حجما ، وبالاخص اذا ثبتت الدولة عملتها تجاه عملة شريكها التجاري الرئيسي ، فضلا عن اسهامها في تحقيق معدلات تضخم منخفضة وثبات للاسعار من دولة العملة الصعبة ، وفي اطار نقاط لضعف الاساسية لنظم الصرف الثابت فيتمثل في الزيادة الحتمية في سعر الصرف الحقيقي التي تشا نظرا لتاخر انخفاض معدلات التضخم .

3 - **سعر الصرف المرتبط** : وهذا لنظام يتطلب وجود بنك مركزي يقوم بادارة كل من سعر الصرف والسياسة النقدية ، ووجود سعر صرف مرتبط وسياسات نقدية متكاملة سيمكن ادارة النقد بما يتطلب من لجراءات محلية وخارجية تحمي الاقتصاد من اضرار تقلباته غير المرغوب فيها .

وبخصوص ادوات انظمة سعر الصرف فهي كالآتي (3) :

1 - **التعويم** : وهو ترك سعر صرف عملة ما ، اي معادلتها مع عملات اخرى يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق لنقدية ، وقد اكدت الكثير من الدراسات على ان سعر الصرف العائم يوفر لاقتصاد البلد الحماية من الصدمات الحقيقية ، من مثل التغير في الطلب على لصلرات ، او في معدلات التبادل التجاري ، في حين يكون سعر الصرف لثابت مرغوبا في حالة التصدي للصدمات الاسمية مثل حدوث تحول في لطلب على النقود ، وعليه فن الاختيار السليم يتوقف على قدرة السلطة النقدية والمالية على تحديد مصدر وطبيعة الصدمات (لسمية او حقيقية) مؤقتة او دائمة .

ويعد التعويم نتاج للنضج المالي الذي يعبر عن الاسواق المالية المتطورة والمفتوحة ولعملات المستقرة ، فضلا عن المتانة المالية ويتضح هذا من خلال القدرة على اصدار اوراق مالية دولية بالعملة المحلية .

2- **الربط** : وهو ربط العملة الى عملة معينة او سلة عملات مختلفة وخصوصا مع لشركاء التجاريين لرئيسيين ، ويعد الربط لقبول للتعديل الذي يمكن في لطاره للبلدان ان تعدل دوريا عمليات الربط الخاص بها الى الربط المتحرك الذي يعدل فيه الربط بانتظام في مجموعة من عمليات تخفيض لقيمة الى الربط بسلة عملات والذي يحد فيه سعر الصرف حسب سلة مرجحة من العملات ، الى لمنطق و النطاقات المستهدفة التي تتدخل فيها السلطات عندما يصل سعر الصرف الى هولمش معن عنها من قبل اي من جانبي التعدل لمركزي .



كما ان هناك اتجاها اخر في تقويم نظم الربط ، اذ يرى فيها بانها لا يمكن ان تصمد امام الصدمات الخارجية الا اذا كانت من نظم الربط الجامد وهو الاصلاح لدول العالم النامي ذات الاقتصادات الصغيرة التي يوجد فيها انفتاح كبير او لديها علاقات تجارية وثيقة ببلد كبير اختر ان لا يلجا للتعويم وان يتقيد بدلا من ذلك بالربط الجامد . لقد اثبتت التجربة سوء على مستوى نظام اقتصاد السوق و التدخل بان هناك حقيقة مفادها بان تطبيق اي من النظامين (سعر صرف كامل المرونة او سعر صرف ثابت تماما) لا يمكن ان يحقق الامثلية ، ولذلك فان المنهج الواسطي في اختيار نظام محدود المرونة يمكن ان يشكل سلوبا ناجحا وبالاخص للدول النامية التي تفقر اساسا الى اسواق مالية متطورة ، ومن هنا فاننا نقف امام حقيقة مهمة وواضحة مفادها بان الاقتصاد العراقي بحجمه الصغير واسوقه المالية الضعيفة لا يتحمل المرونة الكاملة في سياسة سعر الصرف ، وبالتالي اللجوء الى سياسة التدخل المقصود في تحديد سعر الصرف وادارته . ان ما يهمنا في هذه الورقة هو تسليط الضوء على اهم انواع اسعار الصرف التي تلخذ عدة اشكال لاسيما المجال الى سردها بقدر التركيز على ذكر اهم تلك الانواع لتحديد المفاهيم الرئيسية ليكون لطريق ممهدا لدراسة القواعد الاقتصادية المحددة لاستقرار سعر الصرف في العراق ، والسعي الجاد لتحديد دور تقلبات سعر الصرف في التأثير السلبي على الاقتصاد الكلي وارباك السياسات المالية والنقدية ، وبالتالي اعاقاة سياسات الاقتصاد الكلي في تحقيق الاهداف المرغوبة .

2-2- محددات سعر الصرف وطرق التنبؤ به :

شهدت اسعار الصرف نمطين من لتكيف الاول يتعلق بنظام الصرف في ظل القاعدة الذهبية حيث كانت اسعار الصرف تتحدد وفق العلاقة لقائمة بين المحتوى الذهبي للعملة مقارنة بالعملة الاخرى ، وفي ظل هذا الاطار فان اسعار الصرف شهدت استقرارا نسبيا ، وذلك لان تقلباتها كانت منحصرة بين متغيرين هما النخل وخروج الذهب مما انعكس ايجابا على لتعاملات النقدية الدولية .

اما لنمط الثاني فظهر في خضم انقطاع العلاقة بين لنقود الورقية والذهب ، وهذا بات ظروف لعرض والطلب تلعب دورا حاسما في التأثير وتحديد اسعار الصرف فضلا عن التنبؤ بها ، وعلى وفق ذلك الاطار فان البحث في محددات سعر صرف يشكل ضرورة بحثية قبل الولوج في بحث تطورات اسعار الصرف في العراق للعدة مابعد الاحتلال الامريكي .

وتلجسا على ماتقدم فان محددات اسعار الصرف يمكن حصرها بالاتي :

1- **سعر الصرف والتضخم** : وتتعلق هذه النظرية من حقيقة مفدها ماتقدم به الاقتصادي السويدي غوستان كلسل حيث عبر عن مبدا ينص على ان قيمة العملة تتحدد على اساس قدرتها الشرائية وعليه فان سعر الصرف التوازني يجب ان يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعزيتين ، وعلى الرغم من الاتقادات التي وجهت لهذا النموذج على لساس ان الاختبار الذي يجري على هذه النظرية اثبت بان لها دلالة في المدى



الطويل اكثر منها في المدى القصير فضلا عن ان العملات القليلة الالهية في حركة رؤوس الامول الولية اقل استجابة لنظرية تعادل القوة الشرائية الا انها لاتزال تشكل عاملا مهما في القدرة على التنبؤ بأسعار الصرف وتجاهاتها المستقبلية .

1- سعر الصرف ومعدل الفائدة : ان الواقع العملي للمتغيرات الكمية يؤكد على وجود ترويض شديد لقوة مابين سعر الفائدة وسعر الصرف ، حيث تؤكد الدراسات والممارسات العملية على ان لفرق بين سعر الفائدة مابين اقتصاد ما واخر يساوي معدل ارتفاع او انخفاض قيمة العملة في المستقبل ، كما ان الفرق بين معدلات الفائدة فيما بين البلدان يتم الغاءه عن طريق فروقات سعر لصرف لان بقاء الفروقات على العائد من الناحية النظرية سوف يؤدي الى حدوث عملية تحكيم فيما بين العملتين المعنيتين .

وفي ضوء العلاقة فيما بين سعر الصرف ومعدل الفائدة فان هذه النظرية ات الى ظهور مفهوم خصم التاجيل وعلاوة التعجيل ، وعلى وفق ذلك اصبح سعر الصرف لاجل احسن وسيلة للتنبؤ بأسعار الصرف في المستقبل .

2- سعر الصرف وميزان المدفوعات : تلعب احصاءات ميزان مدفوعات دورا مهما بلتاثير على تغيرات اسعار الصرف سواء مايتعلق بلرصدة التجارة الخارجية او لرصدة المعاملات الجارية ، فعلى سبيل المثال فان حدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي الى انخفاض سعر الصرف ، كما ان ارتباط تلك الالرصدة بمعدلات التضخم فضلا عن معدلات الفائدة التي تحكم تنفق رؤوس الامول في المدى القصير والطويل كلها امور تتيح المجال للتنبؤ بأسعار الصرف لستنادا الى تغيرات تلك الالرصدة مما يتطلب مراقبة مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالحسابات الخارجية كمعدل ارتفاع وتخفيض الاحتياطات من العملة الاجنبية ومعدل تغطية الصادرات للواردات فضلا عن معدل زيادة عرض النقد ومدى توسع الصادرات وتنوعها .

2-3- السليسة النقدية في العراق ، ولستقلالية البنك المركزي

تعد السليسة النقدية احد اهم ادوات السليسة الاقتصادية الكلية للدولة ، ولما كانت السليسة النقدية لحد ادوات السليسة الاقتصادية فانها تعد وسيلة مهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي كهدف تسعى الى تحقيقه في اطار منظومة هذه السليسات .

وفي اطار التحول الحاصل في العراق بعد عام 2003 سواء على مستوى فلسفة النظم السياسي ، او الاقتصادي ، فان السليسة النقدية اتبعت خطوات عدة بقصد تحقيق لهداف السليسة الاقتصادية للدولة بشكل عام ، وقد شكل التحول الاقتصادي نحو نظام اليات السوق تطورا كبيرا على مستوى السليسة النقدية تمثل بصدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 الذي تم بموجبه منح البنك المركزي درجة كبيرة من الاستقلال ، اذ جاء في لفقرة (2) من المدة (2) بان يتمتع لبنك المركزي بالاستقلال بما يقوم به من مساع بغية تحقيق لهدافه ولايلتقى اي تعليمات من اي شخص او جهة بما في تلك الجهات الحكومية الا فيما ورد فيه نص يقضي بغير ذلك ، فضلا



عن احتراق هذا الاستقلال كما ان المادة (26) من القانون حظرت على البنك المركزي اقراض الحكومة او اي هيئة عامة مملوكة للدولة بشكل مباشر او غير مباشر باستثناء شراء الاوراق الحكومية في اطر السوق المفتوحة ، وبذلك لم يعد البنك المركزي الرافعة المالية لتحويل عجز الموازنة العامة كما كان في السابق ، وبذلك تم عبور مرحلة طويلة نسبيا لعب فيها البنك المركزي دور المنقذ الاخير لعجز الموازنة وتمويل مدفوعاتها

ان ما طرا من تعبير على اهداف السيلسة النقدية وفق فلسفة التحول نحو اليات السوق فرض عليها خيارات عدة في سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وفي ضوء ذلك فان السياسة النقدية اعتمدت على مايسمى بلقواعد القائمة على المعلوماتية ، او الاشارتية لتوليد الاستقرار في السوق المحلي ، وهو منهج يبدل عن التدخل المبتدئ في تلك الاسواق ، ومن هذا المنطلق فقد انتهج البنك المركزي العراقي مايسمى بسعر السيلسة النقدية (policy rate) ولبالغ حاليا 6% وهو عبارة عن معدل فائدة تلتبيري يساعد في اطلاق لشارات قوية تؤثر في اتجاهات وتطور هيكل اسعار لفائدة والشروط الزمنية لمكوناته عن طريق التسهيلات القائمة التي يستقبل بها البنك المركزي ودائع المصارف لتجارية التي يمنح بموجبها الائتمان المطلوب للمصارف الاهلية كافة(4).

ويعد سعر الصرف احد الادوات التي تنتهجها السلطة النقدية بقصد تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار والمحافظة على القوة الشرائية للعملة ، فضلا عن تحقيق التوازن الخارجي في اطار الاهداف التي تسعى اليها السيلسة الاقتصادية بشكل عام (5)، وقد اعتمدت السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003 مثبتا اسميا لسعر الصرف بقصد احتواء توقعات الجمهور التضخمية (اي تثبيت تلك التوقعات عبر اداة سعر الصرف) وعد تلك هدفا وسيطا لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار ولحد من التوجهات لتضخمية في الاقتصاد بشكل عام ، اذ ان لانتقال اثار اسعار الصرف في هذا الاتجاه محور عدة تتمثل بالاتي :

1- ان المعلومات عن فترات تاثير اسعار لصوف تعد ضرورية لتقييم السياسة نقدية ، وانعكساتها على اسعار السلع المحلية .

2- ان المعلومات عن حجم وسرعة تاثير لسعر لصرف على التضخم المحلي تساعد السلطات لنقدية بتبني مستويات تضخم معينة ومقبولة .

3- ان درجة تاثير اسعار الصرف تعطي مؤشرات مهمة تساعد في التحكم بلنفقات لنتاجة عن هذه التاثيرات ، فالنقلبات المنخفضة والبسيطة في لسعر الصرف تؤدي الى تاثير منخفض لانعكس اثار اسعار لصرف، مما يسمح للمعاملات التجارية الدولية بالاستمرار ويبقي على مرونة طلب عالية ، اما اذا كانت التغيرات في لسعر الصرف كبيرة وكانت استجابة الاسعار المحلية للمعاملات التجارية الدولية لتلك التغيرات بطيئة ، فيؤدي ذلك الى اختلالات كبيرة متراكمة في ميزن المنفوعات .



ان ماحققته السياسة النقدية من نجاحات للمدة 2004 - 2010 سواء في خفض معدلات التضخم او رفع قيمة العملة الوطنية فضلا عن بناء احتياطات ضخمة من العملة الاجنبية ، جاء نتيجة اتباع عدة خطوات شملت في مجموعها مسارا " في الاتجاه الصحيح وخصوصا في اعتماد البنك المركزي على الاجراءات الاتية .

1-التسهيلات القائمة : وتعني ادارة السيولة المصرفية بفعالية وسهولة اكثر عن طريق تشجيع التعامل بين المصارف لتجارية فيما بينها ، وعلى وفق هذا الاتجاه فان العمل يتم عن طريق مؤشرات سعر لسياسة النقدية ، او معدل البنك المركزي في لتمد اشرة سعر لفائدة في تعزيز قيمة العملة والمحافظة على قوتها الشرائية ، ومن ثم السيطرة على السيولة في الاقتصاد ، وبموجب هذا الخيار فلن السياسة لنقدية تنطلق في سلوكها هذا من مبدا (Tayler تايلر) لذي يقضي بان تقوم السلطة النقدية برفع سعر فائدة البنك المركزي عندما يكون الانفاق الكلي في الاقتصاد اكبر من قدرات الاقتصاد الانتاجية ، وبهذا فان لادة التسهيلات القائمة بنوعها كتسهيلات الايداع او الاقراض تصبح لادة تمكن السياسة النقدية من ممارسة السيطرة على السيولة ونمو لكتلة النقدية في الاقتصاد بما يوازي التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات ، وهي بذلك تمارس قنوا من المرونة في تحقيق لتوازن بين لسوق السلعي والسوق النقدي وبالتالي تحقيق الاستقرار ولنمو الاقتصادي كحدد لهم اهداف لسلسلة الاقتصادية بشكل عام .

2- مزاد حوالات الخزينة : وفي هذا الاطار فان السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي تعتمد لى قامة مزادات خاصة ببيع وشراء الاورق المالية الحكومية او مزادات خاصة بحوالات البنك المركزي بقصد ادارة السيولة المصرفية الفائضة ، ومن ثم التأثير في اسعار الفائدة للاجل القصيرة في السوق النقدية ، فضلا عن خلق تويعا ماليا مؤثرا يجري تفعيله عن طرق عمليات لسوق الفتوحة وبلجال مختلفة لاحداث العمق المالي على المدى البعيد والتاثير في مناسيب السيولة العامة وضبطها في الاقتصاد .

ان ماحققته السلطة لنقدية بلستخدامها لتلك الوسائل ، فضلا عن ادارة الاحتياطي القلوني ونظم المدفوعات (R.T.G.S) payment system، فانها حققت مكلذب عدة كلن ابرزها انخفاض معدلات التضخم وارتفاع القوة الشرائية للدينار لعراقي الا ان ذلك الارتفاع في قيمة العملة لم يزد من لقدره التنافسية للبلد لانه لم يؤدي الى زيادة الانتاجية ، وبهذا يكون من الصعب التنبؤ بقدره السياسة النقدية على المحافظة على تلك المكاسب على المدى المنظور ، وخصوصا مع ضعف القاعدة الانتاجية للبلد .

4-2- خيارات ممكنة في ادارة سعر الصرف

ان الاختيار بين انظمة سعر الصرف يرتكز على عدد من لعوامل تتمثل في الاهداف التي يسعى لتحقيقها صناع السياسة الاقتصادية ، ومصدر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني ، فضلا عن السمات لهيكلية التي يسم بها الاقتصاد محل الدراسة .



كما ان الاختيار بين انظمة سعر الصرف يتحدد بعوامل عدة ، حيث تلعب الصدمات الخارجية والداخلية للاقتصاد دورا مهما في تحديد نظم سعر الصرف المناسب لعزل تلك الصدمات وتأثيراتها السلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وبهذا الاتجاه فان نظام سعر لصرف لعائم يكون لكثير فاعلية في امتصاص الصدمات الاسمية وعزل اثارها في تعديل ميزان المدفوعات وثبيت الاسعار لمطية ، وبالتالي فان لسعار الصرف المرنة ستكون اكثر فاعلية في عزل الصدمات لخارجية ، واما بالنسبة للصدمات لتقدية فان اكثر علماء الاقتصاد يرون بان نظام سعر الصرف الثابت سيكون لجح لما يمارسه من كفاءة عليية في تثبيت الدخل ، لذ تكون الكتلة النقدية على وفق هذا الاتجاه متغيرا داخليا ، وهو مايستدعي امتصاص الصدمات في تقلب مخزون الصرف دون التأثير على العرض والطلب في السوق السلعي ، وفي حالة الصدمات الحقيقية (السوق السلعي) فان الربط المتحرك يعد مناسبا لان تلك الصدمات تتطلب تعديلا مؤثرا على الطلب ، وبالتالي فان نوعية الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد تلعب دورا رئيسا في تحديد نوع نظام الصرف الوجب اتباعه كما ان هناك عوامل اخرى لاتقل اهمية عن سابقتها وتتمثل في مدى قوة وتنوع وانفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية ويرى الكثير من الاقتصاديين بان ازدياد الانفتاح على التجارة الخارجية يعني زيادة ملائمة سعر الصرف الثابت ، وذلك لارتفاع تكاليف تعديل سعر الصرف ، فضلا عن توجيه الصدمة نحو الخارج ، وكذا تلعب درجة حركة رس المال دورا فعالا في تحديد نوع النظام حيث ان حركة راس المال تعد رايضا لاسعار الفائدة المحلية بالمستوى السائد في الاسواق العالمية وهي بذلك تؤثر في فعلية تعديل سعر الصرف ، ففي حلة ارتفاع الطلب الخرجي مع سديسة نقدية توسعية مقبل لتخفيض في اسعار الفائدة الخرجية فلن حالة سعر الصرف الثابت مع حرية الحركة لروؤس الامول يتطلب خفض لسعار لفائدة المحلية ، وهو مايزيد من اثر الصدمة الخارجية يتوحم في حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي ، وهنا يتطلب الامر تدخلا في تحسين سعر الصرف بما يدعم الاستقرار الاقتصادي للبلد ، وفي معرض الحديث عن العوامل المحددة لاختيار نظم سعر لصرف فان درجة مرونة الاجور تلعب هي الاخرى دورا في تحديد نوع النظام فاذا كان تاثير الاجور الاسمية كبيرا فلن تاثير الاجور الحقيقية يكون محدودا ، ومن ثم اذا كانت الاجور الاسمية مربوطة بالاسعار والاقتصاد حر بما يسمح باقتال التضخم فان اثر التغيير في سعر لصرف الاسمي على الاجر الحقيقي ومن ثم على الانتاج يكون ضئيلا وفي حالة الربط التام يكون اثر سعر الصرف معنوما في تحقيق استقرار في الانتاج(6) .

ان تلك العوامل في مجملها تمثل بعدا اقتصاديا ، وعندما نطرح تلك المؤثرات لانغفل لعوامل السياسية التي تشكل عاملا رئيسا بالتاثير على مجمل السديسة الاقتصادية بفرعيها المالي والنقدي ، وعلى سبيل المثال فان الاضطرابات السياسية لاي بلد تلعب دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تاثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة .



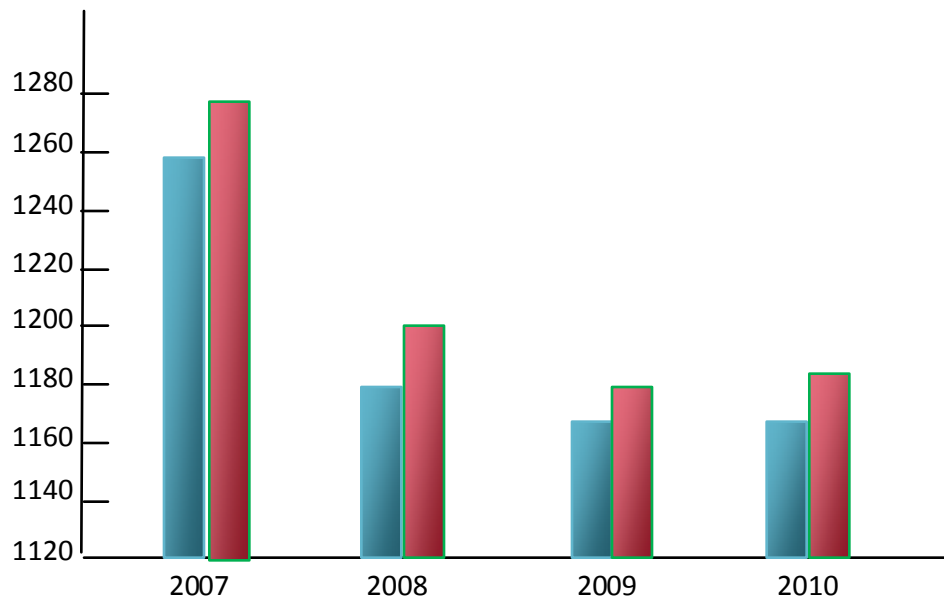
وعموما فن الخيار بين نظمة سعر الصرف المناسب يتوقف على قدرة السياسة النقدية والمالية في تحديد مصدر وطبيعة الصدمات ، والتفرقة بين تلك الصدمات من حيث ملازمتها للاقتصاد ومدى تكرارها و قابليتها على احداث التشوّهات الاسمية والحقيقية والاضرار بالهيكل الاقتصادي للبلاد (7).

ان قيام السلطة النقدية في لعراق بعد عام 2003 باعتمادها لتعويم الحر لسعر لصرف مع ان الواقع العملي يشير لى ان سعر الصرف في المرحلة الانتقالية اخذ شكل لتعويم المدار ومع لحتكر السلطة النقدية للعرض في مزاد العملة وهو مايتناقض مع مبدا المنافسة التلم وعدد المشاركين في سوق الصرف ، فان الحديث عن سياسة التدخل تبقى تفتقر الى جزء مهم من عناصرها ، ومع ملحقته برامح التثبيت باستعمل سعر الصرف كمثبت اسمي سواء في تخفيض معدلات التضخم الى مانسبته 2% في عام 2010 ، ورفع قيمة العملة الوطنية مع بناء احتياطات ضخمة من العملة الاجنبية الا ان تلك البرامج لاتخلو من مخاطر تتمثل في التحسن الحقيقي للعملة وتوسع العجز في الميزن الجاري ، والممول بانتقال رؤوس الاموال الناجم عن تعزز ثقة المستثمرين وتوقعات بقاء الالتزام تجاه سعر الصرف ، كما ان تلك التفتقات تؤدي الى ارتفاع مخزون الاحتياطي من العملة في الوقت الذي تؤدي الى ارتفاع لخصوم الاجنبية ، وعليه تصيح الدولة تابعة للاسواق العالمية لرؤوس الاموال.

وعلى الرغم مما حققته السياسة النقدية من مكاسب ملموسة من خلال نافذة العملة الاجنبية في ادارة سعر الصرف فضلا عن توفير احتياجات القطاع الخاص من العملة الاجنبية وبالتالي تلبية الطلب الكلي في الاقتصاد ، فضلا عن رفع قيمة الدينار العراقي الا ان القوة الشرائية للدينار دلخيا اخذت تنخفض وهذا مايدو واضحا من خلال ارتفاع المستوى العام للاسعار مقابل ارتفاع القوة الشرائية الدولية ، وبالتالي الابتعاد عن مستوى تعادل القوة الشرائية ، وهذا مادي الى ارتفاع تكاليف لسلع الرسمالية وانخفاض الانتاجية ، فضلا عن ضعف القدرة التنافسية ، وتليسا على ماقدم فان تعويم سعر الصرف في ظل الاوضاع لراهنة للعراق يبقى في اطار عدم القدرة على التنبؤ بتطورات سعر الصرف واتجاهاته لمضرة خاصة في ضوء استمرار ريعية الاقتصاد العراقي وضعف القاعدة الانتاجية فضلا عن عدم نضج الاسواق المالية ، فكما تم الاشارة سابقا فن من اهم مستلزمات تعويم اسعار الصرف هو وجود لسواق مالية متطورة وقاعدة انتاجية متنوعة للتمكن من سد فجوة التكامل بين مخرجات الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي .

3- تطورات سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي

period	سعر لمزاد Auction price	سعر لسوق Market price	الفترة
2007	1255	1267	2007
2008	1193	1203	2008
2009	1170	1182	2009
2010	1170	1186	2010



المصدر :- البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي السنوي لسنوات مختلفة (8)

ومن الجدول (I-1) والشكل المناظر له (I-1) يوضح تطورات سعر الصرف وحقيقة العلاقة بين سعر السوق وسعر المزاد ، وكيف كانت لنافذة بيع وشراء العملة الاجنبية دورا مهما في تحقيق استقرار سعر الصرف ، وتوحيده اذ كان هناك قبل عام 2003 لحد عشر سعر صرف رسمي وموازي مستخدم في الاقتصاد العراقي ولستطاعات



وسيلة النافذة توحيدها . ومع ما هو معلى من قبل السلطة النقدية في العراق من ان نافذة العملة الاجنبية يمارس وظيفتان الاولى تهتم بتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص واحتياجاته من النقد الاجنبي في تلبية الطلاب المترايد والناشئ من الانفاق الحكومي بالدرجة الاولى وذلك عن طريق الاستيراد ، والثاني يهتم بممارسة سياسة نقدية للتدخل **step in** لاستقرار سعر الصرف والسيطرة على السيولة المحلية الا ان هناك ظرة اخرى تخص نافذة العملة الاجنبية في العراق تتضح من حقيقة مفادها بان ارتباط عرض النقد بالانفاق الحكومي ومشتريات القطاع لخاص من العملة الاجنبية لم يساهم في تحديد الاداة المناسبة التي يمكن ان تتبعها السلطة النقدية للتاثير على عرض النقد وبالتالي تحقيق الاستقرار النقدي في الامد المتوسط ، كما ان نافذة العملة لاتتنافى مع اللجوء الى لوات اخرى في ادارة سعر الصرف مع التمسك بالرشادة في ادارة هذا لمتغير عبر التصحيح في مسارات السياسة المالية والنقدية في المرحلة الحالية ،وبذلك فان افتراض استنفاد فؤاد نافذة العملة الاجنبية والتعويم الحر يقضي البحث عن خيارات اخرى تتناسب بشكل ايجابي مع متطلبات المرحلة الحالية ، وفي الوقت الذي لايمكن التنبؤ باي الخيارات سيحقق النجاح المرجو منه الا ان واقع الاقتصاد العراقي وكون النفط في العراق يشكل الحصة الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي والصادرات فقد يكون تثبيت لسعر الصرف وربطها بسلة عملات سياسة صائبة وداعمة للاستقرار في الوقت لحالي وهو الطريق الاسلم .

ويرى كثير من الاقتصاديين بان هناك ثلاث معايير مهمة للحكم على مزايا الربط وهي :

- 1 - التوسع في التجارة الخارجية الذي يمكن ان يترتب على مساحة العملة .
- 2 - التاثير على درجة التحرك المشترك للاسعار والانتاج .
- 3 - تخفيض التضخم الناجم عن الربط بعملة ذات تضخم منخفض .

وبحسب تلك المعايير فان نظم الربط بحسب التطبيقات لعدد من الدول النامية كان النظام الاصلاح ، وفي حالة العراق الذي يشهد لفتلحا كبيرا" ولديه علاقات تجارية وثيقة مع لولايات المتحدة التي تعد من اكبر اشركاء التجاريين في المرحلة الحالية حيث بلغت حصتها من التجارة الخارجية في العام 2011 مناسبتها (17.8%) (9) وبذلك يكون العراق على درجة من المرونة في الصادرات والواردات من والى الولايات المتحدة بما يسمح بالربط بالدولار الامريكي وخصوصا اذا ما علمنا بان تجارة النفط في العالم مقومة بالدولار الامريكي .

كما ان ازدياد انفتاح التجارة لخارجية على دول ، الصين واليابان واروبا يجعل من الربط بسلة عملات من الخيارات الصائبة التي يمكن ان تحقق مكسب للاقتصاد العراقي اذا متم ادارتها بشكل سليم ، وعلى وفق ذلك الخيار فان الحالة تقتضي قياس مدى وجود اثر لنقبات سعر الصرف الحقيقي لاحد تلك العملات على مكونات الحساب التجاري بما يسمح للربط بتلك العملة او مجموعة من العملات ذات الاثر على مكونات لحساب التجاري



وعدها يجب لختيار الوزن الترجيحي لتلك العملات في سلة العملة بحيث يكون التأثير المجمع لتقلبات في حده الأدنى ، وبالتالي تحقيق التوازن الخارجي لحد مكونات الاستقرار الاقتصادي لاي بلد .

وبناءً على ماتقدم فلنا نخلص الى ان خيار ربط العملة بسلة من العملات وخاصة عملات اهم الشركاء التجاريين هو الاسلوب الانجح في ضوء واقع ومعطيات الاقتصاد العراقي في المرحلة الحالية ، واتنا بذلك الاقتراح لاندعي لكمال بقدر تعلق الامر باعطاء الراء التي يمكن ان يسترشد بها صناعات السياسة الاقتصادية في ادارتهم لشؤون البلاد الاقتصادية في اطار التحول الى اقتصاد اليات السوق من اجل دعم الاستقرار والنمو الاقتصادي للبلد .

4- الاستنتاجات والتوصيات

وتاسيسا على ماتقدم فقد تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات يمكن ادراجها وكما يأتي :-

1 - ان شابك وتدخل العلاقات الاقتصادية لدولية ، فضلا عن الازمات الاقتصادية والدورية والمفاجئة يصبح الاختيار بين انواع اظمة اسعر الصرف مرهونا بمعطيات وظروف الواقع الاقتصادي المعاش .

2 - ان النجاحات التي حققتها السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003 سواء في خفض معدلات التضخم الى مرتبة عشرية ولحدة ، ولتقرل سعر لصرف وتوحيده لايمكن التنبؤ باستمرارها في اتباع وسيلة نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية ، حيث يمكن ان يثير الاستثمار في هنا الاخير مشاكل كبيرة فيما يخص سلامة لتصرف بالموجود النقدي الاجنبي وادارته .

وعبر الاستنتاجات ظهرت الحاجة الى توصيات يمكن ان تلخص في ان الواقع الحالي للاقتصاد العراقي وبعد مضي عشر سنوات من الانتقال يجب ان يدرس خيار التوجه نحو الربط بسلة من العملات وخاصة عملات اهم الشركاء التجاريين لان هذه الوسيلة في ادرة سعر صرف العملة في العراق هي الاسلوب الانجح في ضوء واقع ومعطيات المرحلة الحالية .

المصادر :

- 1 - ابراهيم محمد ابراهيم ، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق ، دل النهضة العربية ، القاهرة ، سنة 1992
- 2 - د. سامي خليل ، النظريات ، السياسية الاقتصادية ، الكويت ، 1989
- 3 - د. علي توفيق الصادق ، نظم وسياسات اسعار الصرف ، صندوق لنقد العربي ، ابو ظبي ، 2002 .
- 4 - د. سنن الشبيبي ، السلسلة لنقدية في العراق مابعد 2003 ، صندوق النقد العربي ،



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد العاشر - العدد 31
العدد الثاني لسنة 2015
خيارات ممكنة في إدارة سعر صرف العملة العراقية في ظل ظروف الاقتصاد الحالي

5- د . ثيا لخزرجي ، تقييم لاء السياسة لنقدية في العراق ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، لعدد 48 كانون الاول 2007 .

6 - علي توفيق الصادق ، نظم وسياسات لسعار الصرف ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، 2002 .

7- مظهر محمد صلح ، تراكم الاحتياطي الاجنبي وتمويل التجارة الخارجية ، الانموذج العراقي
www.iraqieconomists.net،

8-البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، بغداد ، لسنوات مختلفة ، 2007،2008،2009،2010،

9 - البنك المركزي لعراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، بغداد ، 2011